

**مرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٥
بالتصديق على اتفاقية الإعفاء الضريبي المتبادل
للدخل الناتج من عمليات النقل الجوي الدولي بين
دولة البحرين وجمهورية سنغافوره والبروتوكولين الملحقين بها**

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين.
بعد الإطلاع على الدستور،
وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥،
وعلى اتفاقية الأعفاء الضريبي المتبادل للدخل الناتج من عمليات النقل الجوي
الدولي بين دولة البحرين وجمهورية سنغافوره والبروتوكولين الملحقين بها والموقعة في
٢٥ يونيو ١٩٩٣،
وبناءً على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطني،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

**رسمنا بالقانون الآتي
المادة الأولى**

صُودق على اتفاقية الأعفاء الضريبي المتبادل للدخل الناتج من عمليات النقل
الجوي الدولي بين دولة البحرين وجمهورية سنغافوره والبروتوكولين الملحقين بها،
الموقعة في سنغافوره بتاريخ ٥ محرم ١٤١٤هـ الموافق ٢٥ يونيو ١٩٩٣م، والمرافقة
لهذا القانون.

المادة الثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

**أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة**

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ: ٢١ شوال ١٤١٥هـ
الموافق: ٢٢ مارس ١٩٩٥م

**إتفاقية
حول الإعفاء الضريبي المتبادل للدخل
الناتج من عمليات النقل الجوي الدولي
بين دولة البحرين وجمهورية سنغافورة**

المادة (١)

الضرائب المشمولة

(١) الضرائب المشمولة في هذه الاتفاقية:

أ - في دولة البحرين:

أية ضريبة تفرضها حكومة البحرين على الدخل والأرباح (ويشار إليها بضريبة البحرين).

ب - في سنغافوره:

ضريبة الدخل (ويشار إليها بضريبة سنغافورة).

(٢) تسرى هذه الاتفاقية على:

أ - أية ضريبة مشابهة للضرائب أعلاه.

ب - أية ضرائب على مكاسب رأس المال.

والتي تفرض على المستوى الفيدرالي أو الولايات في أي من الدولتين المتعاقدتين بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى أو بدلًا عن الضرائب المشار إليها في البند ١ من هذه الاتفاقية.

المادة (٢)

تعريفات

(١) في هذه الاتفاقية وما لم يقتضي السياق معنى آخر:

أ - (البحرين) تعني دولة البحرين.

ب - (سنغافوره) تعني جمهورية سنغافوره.

ج - (دولة متعاقدة) (الدولة الأخرى المتعاقدة) تعني دولة البحرين أو جمهورية سنغافوره حسبما يقتضي السياق.

د - (ضريبة) تعني ضريبة البحرين أو ضريبة سنغافوره حسبما يقتضي السياق.

هـ - (عمليات الطيران): تعني النقل الجوي للمسافرين والامتعة والحيوانات والبضائع والبريد بواسطة مؤسسات الطيران أو مؤجري الطائرة. ويشمل بيع التذاكر والمستندات الخاصة بالنقل الجوي مثل فواتير الشحن الجوي وأوراق الدعاية والهدايا.

و - (مؤسسة النقل الجوي لدولة البحرين) تعني طيران الخليج أو أي مؤسسة نقل جوي تدار في دولة البحرين بواسطة شخص مقيم في دولة البحرين وليس مقيماً في جمهورية سنغافوره أو بواسطة شراكة أو مؤسسة تم إنشاؤها بموجب قوانين دولة البحرين.

بروتوكول ١

عند توقيع الاتفاقية بين حكومة دولة البحرين وحكومة جمهورية سنغافوره حول الاعفاء المتبادل من ضرائب الدخل الناتج عن عمليات النقل الجوي، فقد اتفق الطرفان على نص البروتوكول التالي والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية:

(أي مادة تستعملها مؤسسة نقل جوي تابعة لأي من الدولتين المتعاقدتين لأغراض التشغيل أو الترويج مثل معدات المطبخ والأدوات المكتبية والاليوميات والتقاويم والهدايا ومطبوعات الرحلات ومواد التموين ماعدا المشروبات والتبغ، واللبس الرسمي والمعدات المكتبية والحسابات الآلية ومعدات التصوير بالأشعة والكافشفات عن المتنجرات والسيارات المستعملة في حدود المطار، ستكون معفاة من الجمارك أو أية رسوم أخرى في أي من الدولتين المتعاقدتين).

إشهاداً لما تقدم فقد تم توقيع البروتوكول من قبل الموقعين أدناه والمفوضين عن الحكومتين المتعاقدتين.

وقع في سنغافوره من نسختين اصليتين بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٩٣ ميلادي الموافق ٥ محرم ١٤١٤ هجري باللغتين الانجليزية والعربية وكلا النصين معتمد.

عن حكومة دولة البحرين
تيو تشي هين

عن حكومة جمهورية سنغافوره
إبراهيم عبدالكريم

بروتوكول ٢

عند توقيع الاتفاقية بين حكومة دولة البحرين وحكومة جمهورية سنغافوره حول الاعفاء المتبادل من ضرائب الدخل الناتج عن عمليات النقل الجوي، فقد اتفق الطرفان على نص البروتوكول التالي والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية:

(بالنسبة لشركة طيران الخليج فان الاعفاء من الضريبة السنغافورية سيكون نافذاً عندما تدخل جميع الدول المالكة لشركة طيران الخليج في اتفاقيات مع حكومة سنغافوره حول الاعفاء المتبادل من الضرائب على الدخل الناتج عن تشغيل الطائرات في النقل الجوي الدولي، وستقوم حكومة دولة البحرين بالتنسيق مع الجهات المعنية من اجل التوصل الى اتفاقيات مشابهة مع حكومات الدول الثلاث الاخرى المالكة وهي دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر).

إشهاداً لما تقدم فقد تم توقيع البروتوكول من قبل الموقعين أدناه والمفوضين عن الحكومتين المتعاقدتين.

وقع في سنغافوره من نسختين اصليتين بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٩٣ ميلادي الموافق ٥ محرم ١٤١٤ هجري باللغتين الانجليزية والعربيه وكلا النصين معتمد.

عن حكومة دولة البحرين
إبراهيم عبدالكريم
تيو شي هين

ز - (مؤسسة النقل الجوي في سنغافورة) تعني الخطوط السنغافورية أو أي مؤسسة نقل جوي تدار في جمهورية سنغافوره بواسطة شخص معين في جمهورية سنغافوره وليس مقيناً في دولة البحرين أو بواسطة شراكة أو مؤسسة تم إنشاؤها بموجب قوانين جمهورية سنغافوره.

ح - (السلطة المختصة) تعني بالنسبة لدولة البحرين وزير المالية والاقتصاد الوطني أو ممثله المفوض وبالنسبة لجمهورية سنغافوره وزير المالية أو ممثله المفوض.

٢ - عند تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بواسطة إحدى الدولتين المتعاقدين فإن أي عبارة غير معرفة سيكون لها المعنى الخاص بها بموجب القوانين الخاصة بالضرائب موضوع الاتفاقية في تلك الدولة المتعاقدة، ما لم يقتضي سياق الكلام معنى آخر.

المادة (٣)

الإعفاءات

١ - تغفى من الضرائب في أي من الدولتين المتعاقدين الدخل والأرباح الناتجة من عمليات النقل الجوي الدولي أو من الأموال المنقوله المستخدمة في عمليات النقل الجوي والتي تؤول إلى مؤسسة نقل جوي تابعة لدولة البحرين أو جمهورية سنغافوره حسبما يكون الحال، وذلك بغض النظر عن طريقة تحصيل الضرائب.

٢ - تغفى من الضرائب في الدولة المتعاقدة الأخرى كل المكاسب التي تحصل عليها مؤسسة النقل الجوي في أي من الدولتين المتعاقدين نظير التصرف بالبيع في الطائرات وقطع الغيار والمعدات والأموال المنقوله التي تستخدمها مؤسسة النقل الجوي في عمليات النقل الجوي الدولي، وذلك بغض النظر عن طريقة تحصيل الضرائب.

٣ - تغفى مؤسسة النقل الجوي في أي من الدولتين المتعاقدين من الضرائب في الدولة المتعاقدة الأخرى حول:

أ - الفوائد المستحصلة عن إيداعات لدى البنوك بحيث تكون الإيداعات من مبالغ متصلة بعمليات النقل الجوي الدولي.

ب - الدخل والأرباح المستحصلة من مشروعات التدريب والإدارة والخدمات الأخرى التي تقوم بها مؤسسة نقل جوي تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى.

٤ - الرواتب والأجور والمستحقات الأخرى المتعلقة بالخدمة على متن الطائرات المشغلة في النقل الجوي الدولي، تكون خاضعة للضرائب فقط في الدولة المتعاقدة التي تدار فيها مؤسسة النقل الجوي.

٥ - الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرات ١، ٢، ٣ و٤ أعلاه تسرى أيضاً على أي مشاركة أو عمل مشترك أو وكالة دولية للتشغيل والإدارة.

٦ - لأغراض هذه المادة فان عبارة (حركة النقل الدولي) تعني النقل الجوي للمسافرين والامم المتحدة والحيوانات والبضائع والبريد بواسطة مؤسسة نقل جوي أو مستأجر طائرات لأكثر من رحلة ويشمل بيع التذاكر والمستندات المشابهة التي تصدرها تلك المؤسسة أو تصدرها نيابة عن مؤسسات نقل جوي أخرى، وتأجير الطائرات لأغراض النقل الجوي.

المادة (٤)

الإسترداد

في حالة سداد قيمة أي ضريبة مغفاة بموجب هذه الاتفاقية في أي من الدولتين المتعاقدتين،
فإن تلك القيمة تسترد خلال ٦ أشهر من طلب السلطة المختصة في أي من الدولتين المتعاقدتين عن
مؤسسة النقل الجوي التابعة لها.

المادة (٥)

إجراءات التفاهم المتبادل

يجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين طلب التشاور فيما بينهما بشأن أي تعديل لهذه الاتفاقية
أو تطبيقها أو تفسيرها ويبداً هذا التشاور خلال ٦٠ يوماً من تاريخ الطلب وتتصدر القرارات
باتفاق الطرفين.

المادة (٦)

النفاذ

ستكون هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تؤكد
اكتمال الاجراءات الدستورية الضرورية في كل من الدولتين المتعاقدتين لأجل التصديق على هذه
الاتفاقية، وستطبق أحكامها على سنة الدخل ابتداءً من الأول من يناير ١٩٧١ وسنين الدخل
اللاحقة.

المادة (٧)

تسري هذه الاتفاقية لأجل غير محدد غير أنه يجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين إنهاء
الاتفاقية بعد إعطاء إنذار بالإنهاء عن طريق القنوات الدبلوماسية لمدة ادنها ٦ أشهر قبل نهاية
أي سنة بعد سنة ١٩٩٤، وفي هذه الحالة فإن الاتفاقية سيتوقف مفعولها عن سنة الدخل التي
تبدأ في الأول من يناير من السنة التي أعطى فيها إنذار الانهاء وسنين الدخل اللاحقة.
إشهاداً لما تقدم فقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الموقعين أدناه والمفوضين عن
الحكومتين المتعاقدتين.

وقدت هذه الاتفاقية في سنغافورة من نسختين اصليتين بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٩٣ ميلادي
الموافق ٥ محرم ١٤١٤ هجري باللغتين الانجليزية والערבية وكلا النصين معتمد.

عن حكومة جمهورية سنغافورة
تيو تشي هين

عن حكومة دولة البحرين
إبراهيم عبد الكريم